ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

8 يوليو 2024

أسبوع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

13 معلومة مصورة

14 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

14 الرمال البيضاء نفط المستقبل: رؤية جديدة للاقتصاد المصري

26 اتجاهات متباينة: تطور أداء الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والإقليمي خلال عام 2023

32 تحليل توقعات سوق النفط العالمية حتى عام 2030: إعادة تشكيل المشهد وسط تحديات وتغيرات جذرية

تقديم

يشهد الاقتصاد المصري انتعاشاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، يتجلى ذلك في مؤشرات إيجابية متعددة، يأتي على رأسها عودة صافي الأصول الأجنبية إلى الفائض لأول مرة منذ 28 شهراً، مدعوماً بتدفقات دولارية قوية وتدابير حكومية فعالة. ويُعزز هذا الانتعاش الدعم الدولي المتواصل لمصر، حيث خصص البنك الدولي 700 مليون دولار لتعزيز «صمود» الاقتصاد المصري في وجه التحديات العالمية. وعلى الصعيد الإقليمي، تُشير التوقعات إلى ارتفاع تحويلات المغتربين إلى المنطقة بنسبة 4.3% خلال عام 2024، مما يُساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي للدول العربية. لإلقاء الضوء على مسار الاقتصاد العالمي، نقدم لكم ثلاثة مقالات تحليلية معمقة: حيث يتناول المقال الأول موضوع استغلال الرمال البيضاء في مصر ويوضح أنها نفط المستقبل فهي ثروة ضخمة كنا قبل 2014 نفرط فيها في صورتها الخام إلا أننا لم نعد نفعل ذلك ونسعى إلى تطوير استخدام هذه الرمال التي تدخل في صناعات في غاية الأهمية مثل الزجاج ورقائق السليكون وألواح الطاقة الشمسية مما يضاعف من قيمة هذه الثروة ويضيف العديد من فرص العمل والتصدير. ويُسلط المقال الثاني الضوء على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2023. بينما يتناول المقال الثالث تحليل توقعات سوق النفط العالمية حتى عام 2030. وإكمالاً للصورة، يقدم لكم الإنفوجراف المرفق لمحة عن جاذبية مصر كوجهة استثمارية، حيث تُعد مصر الدولة الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا خلال عام 2023. ختاماً، تُقدم هذه النشرة لمحة شاملة عن أبرز التطورات الاقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على الانتعاش الملحوظ في الاقتصاد المصري.

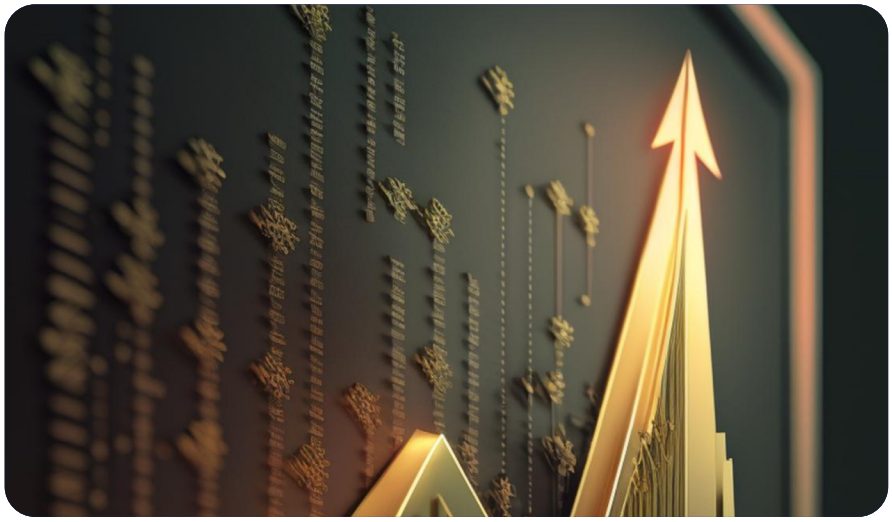

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

السياسات النقدية

- **كبرى بنوك مصر ترفع حدود بطاقات الائتمان الدولية وسط تراجع الجنيه**

عدّلت أكبر ثلاثة بنوك مصرية حدود التعاملات الدولية بالعملة الأجنبية لبطاقات الائتمان (Credit Card)، سواء خلال استخدامها خارج أو داخل البلاد. كما خفّضت العمولة لأول مرة منذ عامين بنسبة 50% على كافة أنواع البطاقات. وتهدف قرارات البنوك لرفع درجة الاطمئنان بين حائزي الدولار ومستخدمي البطاقات، مع توفُّر موارد نقد أجنبي كافية داخل القطاع المصرفي المصري، وإمكانية حصول البنوك على احتياجاتها من العملة الصعبة بخلاف الفترة السابقة.

- **أرباح البنوك المدرجة في مصر تتضاعف بالربع الأول بدعم فروق العملة والفائدة**

دفعت الفائدة المرتفعة وفروق سعر صرف الدولار أمام الجنيه إلى تسارع وتيرة أرباح البنوك المدرجة في البورصة المصرية إلى نحو الضعف خلال الربع الأول من عام 2024 لتسجل 35.4 مليار جنيه، مقارنة بـ 18.1 مليار في الفترة المماثلة من عام 2023،

وفق مسح لميزانيات 11 بنكاً مدرجاً بسوق المال. وارتفعت أسعار الفائدة في مصر 1900 نقطة أساس منذ مارس 2022، فيما بلغت فروق العملة في الفترة بين الربع الأول من العام 2023 و2024 نحو 7 جنيهات للدولار الواحد.

- **صافي الأصول الأجنبية في مصر يتحول إلى فائض للمرة الأولى منذ 28 شهراً**

تحول صافي الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي في مصر ليسجل فائضاً بنحو 14.29 مليار دولار للمرة الأولى منذ 28 شهراً بنهاية مايو 2024، وفق البيانات الواردة عن البنك المركزي. والتحسن جاء مدعوماً بتدفقات أكبر صفقة استثمارية مع الإمارات لتطوير رأس الحكمة، وتحرير سعر صرف الجنيه المصري في مارس 2024. وتمّ احتساب متوسط صرف سعر الدولار عند 47.33 جنيه في مايو، بحسب بيانات «المركزي». وتسلمت مصر 24 مليار دولار من شركة «القابضة» (ADQ) -الواقع مقرها في أبو ظبي- على 3 دفعات خلال أشهر فبراير ومارس ومايو، بجانب تسوية ودائع إماراتية مستحقة على مصر بقيمة 11 مليار دولار.

علاقات دولية

- **البنك الدولي يعزز «صمود» اقتصاد مصر بمبلغ 700 مليون دولار**

قدم البنك الدولي تمويلاً إلى مصر بقيمة 700 مليون دولار لمساعدتها في «زيادة مشاركة

القطاع الخاص وتحسين قدرة الاقتصاد الكلي والمالية العامة على الصمود، وتحقيق نموٍ أكثر مراعاة للبيئة». ويأتي التمويل ضمن حزمة قدرها 6 مليارات دولار، يستهدف مساعدةَ مصر على التصدي للتحديات الاقتصادية قصيرة الأجل مع التعجيل بالجيل التالي من الإصلاحات الهيكلية لتحقيق تكافؤ الفرص ورفع كفاءة العمل بقطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

أسواق المال والاستثمار

- **مصر تتأهب لتوقيع 38 اتفاقية بقيمة 70 مليار يورو في مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي**

تستعد مصر لتوقيع 38 اتفاقية استثمارية بقيمة تصل إلى 70 مليار يورو (3.6 تريليون جنيه مصري) خلال مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي، الذي يُعقد في القاهرة خلال يومي 29 و30 يونيو. ويرجح أن يشهد المؤتمر توقيع 16 اتفاقية استراتيجية بقيمة 61 مليار يورو في مجالات النقل والاتصالات والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، فيما سيوقع نحو ما يصل إلى 11 اتفاقية أخرى إجمالية بقيمة 8.4 مليار يورو في مجالات الكهرباء والاتصالات والتعاون الدولي، فضلا عن توقيع نحو 11 صفقة بقيمة 400 مليون يورو.

- **مصر تحتجز 13 ألف سيارة في الموانئ وسط غموض الأسباب**

تحتجز مصلحة الجمارك المصرية نحو 13 ألف سيارة من مختلف الفئات، (شخصي وتجاري ومخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة)، في عدد من الموانئ منذ منتصف شهر مايو 2024، من دون إفصاح رسمي حول أسباب الاحتجاز، وفقاً لمستوردين وأعضاء في شعبة السيارات باتحاد الغرف التجارية. الأزمة بدأت منتصف مايو، حيث اكتشفت شركات مستوردة للسيارات أن منظومة التسجيل المسبق للشحنات (ACI) لا تعمل، وخاطبت وزير المالية محمد معيط الذي أكد وجود عطل فني يتم العمل على إصلاحه، بحسب أمير هلالي، رئيس لجنة المستوردين بشعبة السيارات.

- **أسهم الأسمدة تتراجع في مصر بعد قطع الغاز عن مصانع**

تراجعت أسهم شركات الأسمدة في مصر مع بداية تداولاتها يوم 25 يونيو، بعد أن أعلنت شركة أبوقير للأسمدة عن توقف العمل بمصانعها الثلاثة، كما توقفت مصانع أخرى عن العمل. وقالت «شركة أبوقير للأسمدة» في اخر إفصاح لها، إن إمدادات الغاز الواردة إلى مصانعها تأثرت بسبب موجة الطقس الحار التي أدت إلى زيادة معدلات استهلاك الطاقة على نحو غير مسبوق في البلاد وبالتزامن مع توقف بعض مصادر إمداد الغاز الإقليمي. وبدأت أزمة الغاز الموجه لمصانع الأسمدة مطلع هذا الشهر، إذ تشهد هذه المصانع توقفاً كلياً أو جزئياً في الإمدادات بسبب نقص الغاز المورد من الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية حسب تصريحات 3 من مسؤولي شركات الأسمدة.

أخبار الطاقة

- **مصر تعد بوقف تخفيف أحمال الكهرباء نهاية يوليو**

أعلنت الحكومة المصرية عن قرب انتهاء أزمة انقطاع التيار الكهربائي، مؤكدة وقف تطبيق خطة تخفيف الأحمال الكهربائية بدءاً من نهاية يوليو 2024، بحسب مصطفى مدبولي رئيس الوزراء المصري خلال تصريحات تلفزيونية. ويأتي ذلك بعد أن أعلنت وزارة البترول المصرية، استمرار خطة تخفيف أحمال الكهرباء التي بدأ تنفيذها يوم 24 يونيو بمقدار ساعة إضافية لتصل إلى 3 ساعات يومياً حتى نهاية الأسبوع الحالي، بهدف الحفاظ على التشغيل الآمن والمستقر لشبكة الغاز ومحطات إنتاج الكهرباء، بحسب بيان للوزارة. وأرجع مدبولي سبب الأزمة خلال آخر يومين إلى خروج أحد الحقول التي تضخ الغاز من دول الجوار من الخدمة وتوقفه لأكثر من 12 ساعة، وبالتالي تعطل ضخ الغاز لمدة 12 ساعة.

- **تفاقم أزمة الغاز يقفز بأسعار الأسمدة في مصر 54% خلال شهر**

دفعت أزمة نقص الغاز في مصر أسعار الأسمدة في السوق الحرة إلى الارتفاع بنحو 54% خلال شهر يونيو 2024، لتصل إلى 20 ألف جنيه للطن مقابل 13 ألفاً في مايو. كما أن انخفاض الكميات المنتجة من الغاز محلياً أثر بشكل كبير على تشغيل المصانع، وبالتالي عدم الوفاء باحتياجات السوق في الوقت الذي زاد فيه الطلب على السماد من أجل المحاصيل الصيفية، ما أدى إلى رفع أسعار السماد في السوق الحرة. وبدأت أزمة الغاز الموجه لمصانع الأسمدة مطلع شهر يونيو 2024، إذ تشهد هذه المصانع توقفاً كلياً أو جزئياً في الإمدادات.

- **مصر تشرع في بناء مزرعة رياح بتكلفة 10 مليارات دولار في 2026**

يُتوقع أن تشهد مصر بناء واحدة من أكبر مزارع الرياح في العالم بحلول مارس 2026، إذ يسلط انقطاع التيار الكهربائي المرهق خلال فصل الصيف، الضوء على احتياجات الطاقة. ومن المقرر أن يبدأ المشروع البري العملاق الذي تتجاوز تكلفته 10 مليارات دولار في توليد الكهرباء خلال 2032، وفق محمد منصور، رئيس مجلس إدارة شركة «إنفينيتي باور» (Infinity Power)، وهو مشروع مشترك بين شركة «إنفينيتي» في مصر وشركة «مصدر» للطاقة المتجددة المملوكة لأبو ظبي. وقال منصور في مقابلة إنه كان من المقرر أن يبدأ بناء المشروع بقدرة 10 غيغاواط هذا العام، لكنه تأخر بسبب عملية الاستحواذ على الأرض في منطقة غرب سوهاج بصعيد مصر.

- **مصر تؤجل رفع فاتورة الكهرباء حتى سبتمبر**

تعتزم الحكومة المصرية إرجاء تطبيق زيادة أسعار الكهرباء الجديدة التي كانت مقررة مطلع يوليو 2024 لمدة شهرين، لتُطبّق بدءاً من أول سبتمبر على أقصى تقدير. وتعاني مصر، الدولة الأكبر من حيث عدد السكان عربياً، منذ انتهاء عطلة عيد الفطر من نظام تخفيف الأحمال الكهربائية، إذ يتم قطع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ثلاث ساعات يومياً بالتناوب بين المناطق المختلفة، بسبب نقص الغاز.

إقليميًا

- **توقعات بارتفاع تحويلات المغتربين إلى المنطقة 4.3% في 2024**

يُتوقع أن تنتعش تحويلات المغتربين إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4.3% عام 2024، بعد أن تراجعت العام الماضي بسبب هبوط التحويلات إلى مصر التي تُعتبر أكبر متلقٍّ للتحويلات المالية في المنطقة على الإطلاق. كما قدر البنك الدولي أن ترتفع تحويلات المغتربين إلى دول المنطقة لتسجل 58 مليار دولار في 2024، مقابل 55 مليار دولار خلال عام 2023. وسجلت التحويلات إلى المنطقة أعلى مستوياتها خلال 7 سنوات عند 67 مليار دولار في 2021، بعدما ارتفعت من 59 مليار دولار في 2020، ثم هبطت إلى 65 مليار دولار في 2022. ويقدر البنك الدولي أن ترتفع التحويلات 5.5% إلى 61 مليار دولار في 2025، وفق تقرير صادر عن البنك.

عالميًا

- **صندوق النقد يحذر الولايات المتحدة من الديون وممارساتها التجارية**

قال صندوق النقد الدولي يوم 27 يونيو إن الولايات المتحدة تعاني من عجز كبير للغاية، ويثقل كاهلها الكثير من الديون، وحذر من مخاطر سياساتها التجارية العدوانية المتزايدة. وفي حين وصف الصندوق أكبر اقتصاد في العالم بأنه «قوي وديناميكي وقابل للتكيف»، إلا أنه وجه انتقادات قاسية بشكل غير عادي تجاه أكبر مساهميه. وأوضح خبراء صندوق النقد الدولي في ملخص لتقييمهم السنوي للاقتصاد الأميركي: «العجز المالي كبير للغاية، مما يخلق مساراً تصاعدياً مستداماً لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي». و«التوسع المستمر في القيود التجارية والتقدم غير الكافي في معالجة نقاط الضعف التي أبرزها فشل البنوك في 2023 يشكلان مخاطر سلبية كبيرة».

معلومة مصورة

مصر الدولة الأكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا خلال 2023

- مصر - 9.8 مليار دولار
- جنوب أفريقيا - 5.2 مليار دولار
- أثيوبيا - 3.3 مليار دولار
- أوغندا - 2.9 مليار دولار
- السنغال - 2.6 مليار دولار

المصدر: بيانات الأونكتاد

مقالات تحليلية

دور التشريعات والسياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

د.أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

”

تُعد الرمال أحد أهم عناصر البيئة، وهي ثروة وطنية كبرى لم تحظ بالاهتمام الاستثماري الكافي خلال السنوات الماضية وبالتحديد قبل عام 2014، على الرغم من أن عوائدها الاستثمارية الضخمة حيث تُقدر القيمة السوقية لسوق الرمال عالميًا بحوالي أكثر من 70 مليار دولار على الأقل، وهذا في تزايد مستمر مع التقدم الحاصل في الصناعات المعتمدة على الرمال بأنواعها المختلفة. اليوم تُشكل الرمال سلعة تباع وتشترى؛ وذلك لأن لها استخدامات عديدة تعتمد عليها العديد من الصناعات الاستراتيجية، ناهيك عن أنها تدخل في كثير من المنتجات الصناعية الحديثة ذات الأهمية الاقتصادية. وبالأخص استثمارات الحصول على مادة السيليكا (رمال الكوارتز)، والذي يُعد واحد من أهم العناصر التي لم تحظ بالاهتمام المناسب مع أن الرمال توجد بوفرة منقطعة النظير في الأراضي المصرية. وبشكل عام، تتجه الدولة المصرية حاليًا للاستفادة من أصغر حبة رمال على أرضها والتي تزخر بخيرات الطبيعة، فبعد افتتاح أول مجمع للرمال السوداء في نهاية عام 2022، اتجهت الأنظار نحو بحث كيفية استغلال الرمال البيضاء وذلك بهدف تعظيم القيمة المضافة من مواردها الطبيعية، والتي من المستهدف جذب استثمارات أكثر من حوالي 2 مليار دولار.

“

الرمال البيضاء وأماكن تواجدها في مصر:

الرمال البيضاء هي المادة الخام لعنصر السليكون والذي يُشكل عصب التطور التكنولوجي العالمي، وهو الخام الرئيسي في صناعة الخلايا الشمسية والرقائق الإلكترونية والتي هي قلب الطفرة التكنولوجية الهائلة التي انتقلت بالعالم إلى القرن الحادي والعشرين. وهي عبارة عن صخور رملية بيضاء نقية، تحتوي على نسبة عالية من عنصر السليكا SiO2 بنسبة تزيد عن أكثر من 99% وتتكون من حبيبات معدن الكوارتز بشكل رئيسي، ويطلق مصطلح الرمل الزجاجي على رمال السليكا، أو الكوارتز، التي تتمتع بمواصفات فيزيائية وكيميائية تلائم صناعة الزجاج، فعلى سبيل المثال حجم حبيباتها يتراوح عادة ما بين 100 و500 ميكرون، أما نسبة أكاسيد الحديد (Fe2O3) فتقل عن حوالي 0.05%، حيث ترجع تسمية الرمال البيضاء برمال الزجاج أو رمال السيليكا لأنها المادة الأساسية لصناعة الزجاج. ولذلك نجد أن الرمال البيضاء المصرية تتمتع بجودة كبيرة على مستوي العالم وذلك بسبب نقاؤها الكبير، حيث تصل نسبة تركيز خام السيليكا إلى حوالي أكثر من 98.8% في الرمال المصرية، بينما تقل نسبة أكسيد الحديد غير المرغوب فيه عن حوالي 0.01%، وهذا ما يضع مصر على قمة دول العالم من حيث الجودة (أعلى من وادي السيليكون في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يُشكل حوالي 56% من حيث الجودة). ويبلغ سمك الطبقة الرملية بها حوالي 100 متر بدون غطاء صخري، وهو الأمر الذي يساعد على خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي سهولة استخراجها، كما تتوفر كميات هائلة منها في وادي قنا بسمك كبير. بالإضافة إلى جبال يلق والمنشرح بشمال سيناء، ومنطقة أبو زنيمة وهضبة الجنة بجنوب سيناء

والتي تتوفر بها كميات ضخمة من الخام ذي الجودة العالية ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن سعر طن رمال السيليكا يعتمد على مكان تعدينها وجودتها بالإضافة إلى حجم الطلب العالمي على المنتج وبالتالي نجد أن مصر مسؤولة عن حوالي أكثر من 35% من رمال السيليكا في العالم، ويوضح الشكل التالي احتياطيات الرمال البيضاء في مصر.

وبشكل عام، توجد أهم المناطق التي تتوفر بها تلك الرمال في مصر في وادي الدخل جنوب غرب الزعفرانة بالصحراء الشرقية، حيث يبلغ احتياطي مصر من الرمال البيضاء نحو حوالي 20 مليار طن (من أعلى 5 دول على مستوي العالم من حيث الاحتياطي)، موزعة على صحاري مصر المتنوعة من شمال سيناء إلى جنوبها ، وصحراء مصر الشرقية والغربية على النحو التالي:

- يتركز الخام في جنوب سيناء في منطقتي وادي الجنة وأبو زنيمة والتي يُعد الخام بها الأجود في مصر والعالم، بإجمالي احتياطيات مؤكدة يصل إلى 268 مليون طن، واحتياطي جيولوجي أكثر من مليار طن.

- شمال سيناء بها احتياطي يبلغ حوالي 120 مليون طن، يمتلك الموقع الأكبر منها بمنطقة الحسنة أكثر من 40 مليون طن.

- منطقة وادي الدخل جنوب غرب مدينة الزعفران بجبل الجلالة، حيث يبلغ احتياطي الخام بها حوالي 27 مليون طن، ويبلغ سمك طبقة الرمال بها حوالي 100 متر وذلك بدون غطاء صخري.

- منطقة وادي قنا باحتياطيات تصل إلى حوالي 260 مليون طن، مصحوبة بأكثر من 40 مليون طن من خام الكاولين (الصلصال) الثمين في صناعة الخزف والعوازل الكهربية.

- كما يُعد بحر الرمال العظيم بالمنطقة الغربية والذي يقع على مساحة 72 ألف كيلومتر ثاني أكبر منطقة مغطاة بالرمال في العالم.

الجهود المصرية للحفاظ على تلك الثروة الهائلة:

على الرغم مما سبق من نقاط عديدة وأهمية كبيرة لتلك الثروة الضخمة من الرمال البيضاء بالإضافة إلى تواجد الرمال البيضاء بمصر منذ آلاف العصور إلا أنه لم يلتفت إلى أهميتها قبل عام 2014، حيث كانت مصر تقوم قبل هذا التاريخ بتصدير تلك الرمال بهيئتها الخام بسعر حوالي 20 دولارا فقط، ثم يعاد بيعها بحوالي أكثر من 150 دولارا، ويصنع منها زجاج يصل سعر الطن إلى حوالي أكثر من 1000دولار، وتصل سعر الرقائق الإلكترونية إلى حوالي أكثر من 100 ألف دولار بما يعادل أكثر من حوالي 5 آلاف ضعف المادة الخام التي تخرج من مصر، وبالتالي ضياع ربح كبير على الدولة كان سيتحقق من الاستغلال الأمثل لتلك الرمال، لو تحركت الدولة للعمل على هذا الملف قبل عام 2014 وذلك بسبب غياب التخطيط السليم لجذب الاستثمارات في تلك الصناعة، بالإضافة إلى عدم توافر الطاقة والبنية التحتية اللازمة وذلك وسط وجود مشكلة حقيقية في معالجة الرمال لضعف البحوث والإمكانيات التحليلية وذلك كله في غياب حقيقي للإرادة السياسية في تحقيق استغلال تلك الثروات وعدم تحقيق قيمة مضافة. ولكن تحركت مصر وتنفيذًا لتوجهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بضرورة استغلال الرمال المصرية من خلال العديد من الخطوات والتي بدأت بوقف ومنع تصديرها، وذلك في عام 2016 وبحث كيفية استغلالها وذلك باعتبارها ثروة قومية، وبالإضافة إلى إطلاق الرئيس السيسي لمبادرة مصر تُصنع الإلكترونيات، ونجد في نفس العام تم افتتاح مصنع إنتاج ألواح الطاقة الشمسية بشركة بنها للصناعات الإلكترونية بطاقة إنتاجية حوالي 50 ميجاوات سنويًا (مستهدف الوصول بها إلى حوالي 100ميجاوت)، والذي يُهدف إلى تأمين الإمدادات بمكونات

تصنيع ألواح الطاقة الشمسية والتي يتسنى من خلالها إنشاء حقول الطاقة الكهربائية باستغلال الطاقة الشمسية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل مع تحقيق تنمية مستدامة وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين. بالإضافة إلى إعلان وزارة التعليم العالي بداية خطوات إنشاء الغرفة النظيفة بمعهد بحوث الإلكترونيات المصري والتي تُمثل نواة لتصنيع الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات وذلك على مساحة حوالي 3000 متر مربع وعلى 3 مراحل عن طريق تحالف مصري عالمي، ويوضح الشكل التالي الخطوات المصرية في هذا الملف المهم.

أهمية الاستثمار في مجال السيليكا:

ووفقًا لما سبق، نجد أن الاستثمار في رمال السيليكا سوف يؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية، ويحفز الاستثمارات المحلية في مشروعات ذات قيمة مضافة تعتمد على تلك المادة لدعم الاقتصاد الوطني، وفتح فرص عمل جديدة وذلك من خلال إنتاج معدن السيليكون، بالإضافة إلى أن للسيليكون استخدامات عديدة، يتمثل بعض منها في إنتاج الألياف الضوئية والرقائق الإلكترونية والتي أصبحت تدخل في الأجهزة والمعدات كافة التي أصبحت من أهم محركات الحياة في العصر الحديث. بالإضافة إلى أنه يدخل في صناعة الخلايا الشمسية التي تبرز أهميتها هذه الأيام مع تزايد الاتجاه إلى الاستفادة من الطاقة الشمسية كأحد أهم مصادر الطاقة البديلة، ليس هذا فحسب، بل أن أبخرة السيليكا - وهي أحد النواتج الجانبية لصناعة السيليكون - تستخدم في صناعة الإسمنت الذي يعتبر المادة الأساسية في عمليات البناء والإعمار. هذا بالإضافة إلى أهمية صناعة الكوارتز والمستلزمات البصرية مثل العدسات اللاصقة والاستخدامات الطبية وغيرها، بالإضافة إلى استخدام الرمال في

مجالات عديدة أخرى، ناهيك عن استخدام السيليكا في تقنية النانو الذي أصبح أحد أهم عناصر البحث والتقدم العلمي. بالإضافة إلى طرح الاتحاد الأوروبي منذ عدة سنوات مشروعًا ضخمًا للطاقة النظيفة والمتجددة أطلق عليه تكنولوجيا الصحراء، والذي يهدف إلى استغلال رمال صحراء شمال أفريقيا، وكذلك معدل الإشعاع الشمسي في صحاريها الذي هو الأعلى في العالم، لإنتاج مئات الميجاوات من الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية من أجل تغذية أوروبا ومنازلها ومصانعها بالطاقة النظيفة، وذلك بحلول عام 2050، وفي نفس السياق، تستطيع صحراء مصر إنتاج 2.8 مليون وات كهرباء لكل متر مربع، وفقًا لمعدل السطوع الشمسي بها، وهو ما يعني أن تركيز الدولة المصرية على صناعات الطاقة النظيفة المستدامة يمكن أن يجعل مصر أحد أهم موردي الطاقة في العالم.

وبشكل عام، من المؤكد أن خريطة أشباه الموصلات العالمية ستتغير خلال السنوات المقبلة كنتيجة للصراع بين تايوان والصين لأنه ووفقًا للغة الأرقام، سنجد أن تايوان تهيمن على حوالي أكثر

مـن 65% وكوريـا الجنوبيـة حوالـي 18%، والصيـن بنسـبة حوالـي 5% وبقيـة دول العالـم حوالـي 12% وبالتالـي سـيتم دخـول دول فـي مكونـات الخريطـة العالميـة وبالأخـص دول مصـر والمغـرب والمملكة العربيـة السـعودية ولكـن بشـرط توافـر 4 عناصـر أساسـية:

- امتلاك المادة الخام الأساسية لتلك الصناعة.
- مراكز بحثية تضمن التطوير المستمر في تلك الصناعة عالميًا.
- توافـر اسـتثمارات ضخمـة مـع ضمـان شـراكات قويـة مـع لاعبـي الصناعـة العالميـة.
- توافـر كـوادر مؤهلـة فـي تلـك الصناعـة عـن طريـق المعاهـد والمراكـز الكبيـرة.

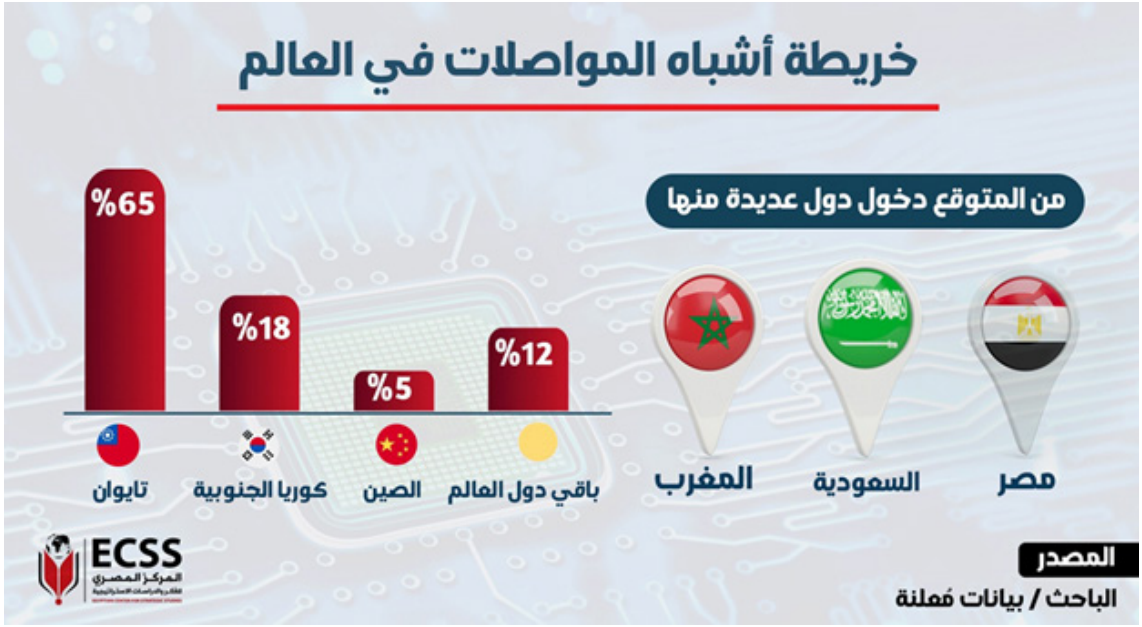

مقترحات للتطوير:

أن مصر لديها الرمال البيضاء والتي تُشكل العنصر الأساسي في صناعة الرقائق الإلكترونية ولكنها تحتاج إلى خطوات أخرى ملحة لرسم صورة كاملة حول هذه الصناعة الاستراتيجية والدخول للمنافسة بها خاصة وأنه من الواضح أن أزمة أشباه الموصلات، لا نهاية لها في وقت قريب. وبالفعل قطعت الدولة المصرية بالفعل شوطًا كبيرًا في سعيها نحو توطين واستغلال الرمال البيضاء، وأخذت العديد من الخطوات الجادة والتي تهدف إلى إدارة هذا الملف بصورة شاملة بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات السوق المحلية من تلك الصناعة الاستراتيجية التي تقوم على تلك الثروة الضخمة من الرمال. ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات والعقبات، ومن هنا يمكن عرض بعض المقترحات التي من الممكن أن تُسهم في تذليل تلك العقبات ومنها:

- ضرورة زيادة وربط البحث العلمي بالقطاعات التي تعتمد فيها السوق المصرية على الاستيراد والتي تعاني من فجوة كبيرة بين معدلات الإنتاج المحلي ومستويات الاستهلاك.

- ضرورة عقد شراكات مع الدول الكبرى المنتجة في الصناعات الاستراتيجية المعتمدة على الرمال البيضاء والاستفادة من تلك التجارب.

- تقليص مخاطر الاستثمارات بهدف تحفيز استيعاب السوق ودعم البنية التحتية في تلك الصناعات.

- ضـرورة اعتبـار الصناعـات المعتمـدة علـى الرمـال بمثابـة مشـروعات اسـتراتيجية وليـس تجاريـة فقـط، لأن لـدى العالـم صناعـات كبيـرة تعتمـد بشـكل رئيـس علـى تلـك المـادة بشـكل أساسـي، وفـي حالـة عـدم توفرهـا فـإن تلـك الـدول مهـددة بالتوقـف عـن الإنتـاج.

- تأهيـل الكـوادر البشـرية علـى تلـك الصناعـات بالإضافـة إلـى نقـل واسـتقطاب الخبـرات العالميـة فـي تلـك الصناعـات.

- عقبـات اسـتثمار قيمـة مضافـة للرمـال هـي فـي المقـام الأول عوائـق تكنولوجيـة فهـذه الصناعـات تتطلـب عمالـة ماهـرة مُدربة، وبالتالـي تحتـاج إلـى اسـتثمارات ضخمـة وقـدرات تكنولوجيـة فائقـة، مشـيرا إلـى سـيطرة دول وشـركات محـددة علـى هـذا القطـاع تسـتأثر بعمليـة التصنيـع وتحجـم عـن تصديـر المعـدات، ولكـي نعمـل فـي هـذا المجـال علينـا الاسـتعانة بالخبـرات العالميـة لاكتسـاب مهـارات هـذه الصناعـة تدريجيًـا.

- انخفـاض عناصـر البنيـة التحتيـة للجاهزيـة التكنولوجيـة والتـي عانـت منهـا الدولـة المصريـة قبـل عـام 2014، يتطلـب اسـتقطاب شـركات عالميـة كبـرى، وإبـرام شـراكات معهـا، مـع ضـرورة تدشـين تعـاون مشـترك مـع الـدول المصنعـة فـي هـذا المجـال كالصيـن وكوريـا الجنوبيـة وتايـوان.

- صناعـة الرقائـق الإلكترونيـة تقـوم علـى محوريـن وهمـا التصميـم والتصنيـع، ولذلـك هنـاك فرصـة حقيقيـة للتوجـه نحـو تلـك الصناعـة بشـكل تدريجـي، حيـث يمكـن للدولـة المصريـة الدخـول

فـي مجـال التصميـم فـي البدايـة، حيـث أن تكلفـة تصميـم الرقائـق الإلكترونيـة فـي العالـم يصـل إلـى أكثـر مـن حوالـي 500 مليـار دولار سـنويًا وهـو مـا يُشـكل رقمًـا ضخمًـا يجـب الحصـول علـى حصـة مناسـبة منـه، بالإضافـة إلـى التصنيـع وذلـك يحتـاج إلـى مقومـات أخـرى مـن التفـاوض مـع الكيانـات الكبـرى العاملـة فـي تلـك المجـالات وذلـك بهـدف توطيـن جزئـي لتلـك الصناعـة الاسـتراتيجية ونقـل تكنولوجيـات تصنيعهـا بالإضافـة إلـى امـتلاك مـوارد ومـواد تصنيـع تلـك الرقائـق.

مجمـل القـول، لا يحمـل وصـف الرمـال البيضـاء بأنهـا نفـط العالـم الرقمـي أي مبالغـة، وذلـك لأنهـا تُعـد المـادة الخـام فـي صناعـة الخلايـا الشمسـية، والرقائـق الإلكترونيـة، والتـي تدخـل بدورهـا فـي مختلـف التقنيـات الحديثـة، وتعتمـد عليهـا الحيـاة اليوميـة للبشـرية بـدءًا مـن ريمـوت التلفـاز وحتـى الهواتـف الذكيـة والأجهـزة المنزليـة وغيرهـا مـن العديـد مـن الصناعـات الاسـتراتيجية فـي العالـم. وبشـكل خـاص تُمثـل الرمـال البيضـاء ثـروة ومشـروعًا قوميًـا يضـاف إلـى سـجل المشـروعات التـي كانـت غيـر مُسـتغلة لسـنوات عديـدة وبالتحديـد قبـل عـام 2014، فالرمـال البيضـاء والتـي كانـت مهملـة لفتـرة طويلـة مـن الزمـن، حيـث انتبهـت الحكومـة لهـا بتوجيـه مـن الرئيـس عبدالفتـاح السيسـي، ليتـم سـن القوانيـن والتشـريعات التـي تُسـهم فـي تحقيـق الاسـتغلال الأمثـل لهـذه الثـروة، وسـتنقل الرمـال البيضـاء مصـر إلـى مصـاف الـدول الصناعيـة والاقتصاديـة الكبـرى، إذ تُسـهم تلـك الثـروة الهائلـة فـي دفـع عجلـة الاقتصـاد المصـري، فـضلًا عـن المسـاهمة فـي تنويـع مصـادر الدخـل القومـي للاقتصـاد المصـري، وخلـق فـرص عمـل جديـدة، وتقليـل نسـبة البطالـة، مـن خلال تنفيـذ مشـاريع تعدينيـة جديـدة ومـا تتطلبـه مـن أيـدٍ عاملـة كثيفـة.

وفـى الأخيـر، مـن الضـروري مواصلـة التطـور والتصنيـع فـي تلـك الصناعـة، حيـث تُشـكل الرمـال البيضـاء كنـزًا إذا اسـتطعنا تحويلهـا إلـى الدوائـر الكهربائيـة أو خلايـا الطاقـة الشمسـية وتصديرهـا للدول الإفريقيـة لأنهـا تُشـكل سـوق ضخمـة وواعـدة، وسـوف تُسـهم فـي فتـح أمـام آفاقًـا تنافسـية للدولـة المصريـة توفـر للاقتصـاد المصـري مليـارات مـن العـملات الصعبـة، وسـتؤدي إلـى الحـد مـن الضغـوط الاقتصاديـة، وبالأخـص فـي الوقـت الراهـن والـذي يشـهد فيـه العالـم صراعـات الأسـاس فيهـا التكنولوجيـا وسُـبل القـدرة علـى توفيرهـا والطاقـة ومصـادر الحصـول عليهـا وتنويعهـا.

مقالات تحليلية

اتجاهات متباينة: تطور أداء الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والإقليمي خلال عام 2023

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقريرًا حول الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والإقليمي خلال عام 2023 والاتجاهات المستقبلية لعام 2024، مشيرًا إلى انخفاض الاستثمار العالمي بسبب زيادة التوترات التجارية والجيوسياسية وفي ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي، وفيما يلي عرضًا تفصيليًا لهذا التقرير.

اتجاهات عالمية

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2023 بشكل طفيف بنسبة 2% ليصل إلى 1.3 تريليون دولار، بضغط من ضعف آفاق النمو الاقتصادي، واتجاهات الانكماش الاقتصادي، والتوترات التجارية والجيوسياسية، وتباطؤ الإنتاج الصناعي واضطرابات سلاسل التوريد. كما تراجعت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ بنسبة 46% وانخفض تمويل المشروعات بنسبة 26% في ظل عدم اليقين لدى المستثمرين، والتقلبات في الأسواق المالية، وتشديد التدقيق التنظيمي في بعض

الـدول حـول العالم.

وشـهدت التدفقـات الاسـتثمارية الوافـدة إلـى البلـدان المتقدمـة الأخـرى ركـودًا أيضًـا، حيـث انخفضـت بنسـبة 5% فـي أمريـكا الشـمالية، فيمـا انخفضـت تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر إلى البلـدان النامية بنسـبة 7% لتصـل إلـى 867 مليـار دولار، ويرجـع ذلـك بشـكل رئيسـي إلـى انخفاض بنسـبة 8% فـي دول آسـيا النامية ليصل إلـى 621 مليـار دولار، وعلاوة على ذلـك، انخفضـت التدفقـات بنسـبة 3% فـي أفريقيـا لتصـل إلـى 53 مليـار دولار، وبنسـبة 1% فـي أمريـكا اللاتينيـة ومنطقـة البحـر الكاريبـي مسـجلة 193 مليـار دولار.

وبشـكل منفصـل، شـهدت الصيـن، ثانـي أكبـر متلـق للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي العالـم، انخفاضًـا نـادرًا فـي التدفقات الوافـدة، وكذلـك الحال فـي الهنـد وفـي غـرب ووسـط آسـيا، ولـم تشـهد الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة اسـتقرارًا إلا فـي جنـوب شـرق آسـيا.

وأظهـرت اتجاهـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر وفقًـا للقطاعـات انخفاضًـا فـي التدفقـات الموجهـة لقطاعـي البنيـة التحتيـة والاقتصـاد الرقمـي، مقابـل نمـوًا قويًـا فـي قطاعـات التصنيـع والمعـادن النـادرة، وصناعـات السـيارات والإلكترونيـات والآلات. كمـا انخفـض الاسـتثمار الدولـي فـي القطاعـات ذات الصلـة بأهـداف التنميـة المسـتدامة فـي البلـدان الناميـة فـي عـام 2023.

في حين، يظهر السـلوك الاسـتثماري لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات أنـه منـذ عـام 2019، تحـول التوزيـع الجغرافـي لمشـاريع التصنيـع، وخاصـة فـي القطاعـات الاسـتراتيجية، نحـو مواقـع أقـرب إلـى الأسـواق المحليـة الرئيسـية للشـركات المتعـددة الجنسـيات فـي أوروبـا والولايـات المتحدة.

تباين الأداء الإقليمي

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر تراجعًا قدره 13.7% على أساس سنوي لتصل إلى 9.8 مليار دولار خلال عام 2023، مقابل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة بنسبة 14% على أساس سنوي، لتصل إلى 390 مليون دولار في 2023. كما انخفضت التدفقات الواردة إلى المغرب بنسبة 51.5% على أساس سنوي لتسجل 1.1 مليار دولار.

ورغم ذلك، إلا أن التقرير قد سلط الضوء على مصر والمغرب باعتبارهما وجهتين رئيسيتين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا بسبب المبادرات العديدة التي تقوم بها حكومتيهما لتعزيز المشهد الاستثماري.

أما عن دول مجلس التعاون الخليجي، فقد سجلت السعودية انخفاضًا قدره 56% على أساس سنوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 12.3 مليار دولار في عام 2023، بينما تقلصت التدفقات الخارجة بنسبة 40% إلى 16.1 مليار دولار في الفترة ذاتها، فيما شهدت الإمارات نموًا في التدفقات الواردة بنسبة 35% على أساس سنوي إلى 30.7 مليار دولار، في حين انخفضت التدفقات الخارجة بنسبة 10% إلى 22.3 مليار دولار.

من ناحية أخرى، نمت التدفقات الواردة إلى البحرين لتصل إلى 6.8 مليار دولار، وتضاعفت التدفقات الواردة إلى الكويت ثلاث مرات تقريبًا على أساس سنوي لتصل إلى 2.1 مليار دولار، وسجلت قطر تدفقات واردة سلبية بقيمة 474 مليون دولار مقارنة بتدفقات واردة بلغت 76 مليون دولار في العام السابق.

اتجاهات التمويل المستدام

يستمر سوق التمويل المستدام في النمو، ولكن هناك علامات واضحة على التباطؤ. وفي عام 2023، زادت قيمة المنتجات الاستثمارية المستدامة، بنسبة 20% لتصل إلى أكثر من 7 تريليونات دولار. كما أظهرت السندات المستدامة نموًا هامشيًا. وارتفعت الإصدارات بنسبة 3% لتصل إلى 872 مليار دولار، وكانت السندات الخضراء المحرك الرئيسي للنمو.

فيما واجهت الصناديق المستدامة رياحًا معاكسة، حيث انخفض صافي التدفقات الوافدة من 161 مليار دولار في عام 2022 إلى 63 مليار دولار في عام 2023. وفي الأسواق الرئيسية، فقدت الصناديق في أوروبا زخم النمو، وشهدت الصناديق في الولايات المتحدة تدفقات صافية خارجة بشكل ملموس. علاوة على ذلك، لا تسعى كافة الصناديق الاستثمارية إلى سحب الاستثمارات في الوقود الأحفوري وإعادة ضخها في مصادر الطاقة المتجددة، وذلك على الرغم من المساعي الحكومية في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية لتسريع عملية تحول الطاقة وزيادة التمويل المستدام.

وعلى مدار عام 2023، قدم 35 اقتصادًا يتتبعها «الأونكتاد»، وتغطي أكبر الأسواق المالية في العالم، 94 تدبيرًا ومبادرة خضراء جديدة، ارتفاعًا من 63 في عام 2022، وتركزت هذه التدابير في الغالب في أكبر الاقتصادات النامية التي لا تزال تواجه تحديات في الاستفادة من التمويل المستدام بسبب اتساع نطاق مقاومة المستثمرين لاستراتيجيات الاستثمار المستدام في الأسواق المالية، ولمتطلبات الاستدامة والإفصاح.

اتجاهات الاستثمارات التكنولوجية والرقمية

ارتفع عدد أدوات التيسير الرقمية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وتحسنت جودتها، حيث تظهر بيانات «الأونكتاد» أن عدد بوابات المعلومات الحكومية الوطنية لتسجيل الشركات والمستثمرين في البلدان النامية ارتفع من 82 في عام 2016 إلى 124 عام 2023، الأمر الذي يؤثر إيجابيًا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي البلدان النامية، ارتفع عدد النوافذ التي تسمح بتنفيذ إجراءات متعددة عبر الإنترنت من 13 إلى 67 نافذة خلال نفس الفترة، كما تحسنت جودة البوابات الإلكترونية، حيث تنافس بعض البوابات في أقل البلدان نموًا نظيراتها في البلدان المتقدمة، إلا أن هناك عددًا من التحديات الماثلة أمام تلك المنصات الإلكترونية من حيث الصيانة وتعزيز المنصات الرقمية.

وتشهد البلدان التي تطبق النوافذ الرقمية للمستثمرين زيادات كبيرة في تسجيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم إنشاء العديد من الشركات الجديدة من قبل النساء ورواد الأعمال الشباب والسكان خارج المراكز الحضرية، مما يشير إلى أن تلك المنصات تعمل على تحسين الوصول إلى الخدمات، حتى في البلدان التي تعاني من فجوة رقمية كبيرة. ولهذا ينبغي للحكومات أن تتبنى نهجًا شاملًا لتسهيل الاستثمار الرقمي، وتجنب الإجراءات التقليدية للاستثمار وتأسيس الشركات.

فـي الختـام، يتبيـن مـن التحليـل السـابق أن التوتـرات الجيوسياسـية وضبابيـة آفـاق النمـو الاقتصـادي ألقـت بظلالهـا علـى اتجاهـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر خلال عـام 2023، رغـم تبايـن الأداء فـي بعـض المناطـق حـول العالـم، مـع توقعـات باسـتمرار هـذا الاتجـاه خلال عـام 2024 خاصـة فـي ظـل عـدم وجـود آفـق واضـح لنهايـة الحـرب الروسـية- الأوكرانيـة أو حـرب غـزة أو التوتـرات السياسـية التـي تشـهدها منطقـة الشـرق الأوسـط.

مقالات تحليلية

تحليل توقعات سوق النفط العالمية حتى عام 2030: إعادة تشكيل المشهد وسط تحديات وتغيرات جذرية

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدرت وكالة الطاقة الدولية تقريرًا بعنوان «البترول 2024 «طرحت فيه رؤى حول الطاقة الإنتاجية الاحتياطية وإمدادات المنتجات والتدفقات التجارية، فضلًا عن الآثار المترتبة على ارتفاع إنتاج سوائل الغاز الطبيعي (NGLs) في عصر نمو الطلب المدفوع بالبتروكيماويات. كما أشار التقرير إلى أن الاستخدام المتزايد للمركبات الكهربائية وتقنيات الطاقة النظيفة الناشئة وسياسات الكفاءة الأكثر توسعية تعمل على رسم مسار نمو أبطأ بكثير للطلب على النفط، ويستقر في نهاية الفترة المتوقعة 2023-2030.

آفاق مستقبلية

من المتوقع أن تتجاوز إمدادات النفط العالمية المتزايدة، بقيادة منتجي ما خارج «أوبك+»، الطلب المتوقع اعتبارًا من عام 2025 وما بعده. ومع تزايد هذا الفائض، سيتباطأ نمو طاقة إنتاج النفط تدريجيًا ويبدأ في الانكماش بحلول نهاية الفترة المتوقعة على المدى المتوسط. ومن

المرجح أن تشكل السوائل الغازية الطبيعية والمكثفات 45% من الزيادات الجديدة في الطاقة خلال فترة التنبؤ.

وفي تحول استراتيجي كبير، علقت السعودية خطتها لزيادة طاقة إنتاج الخام، وتركز الآن على توسيع إنتاج السوائل الغازية الطبيعية والمكثفات. هذا التحول يتماشى مع جهودها لزيادة إمدادات الغاز المحلي، وقد يعكس ذلك أيضًا اعترافًا بالفائض المتزايد في طاقة إنتاج النفط الخام العالمية. هذا التوجه الجديد نحو السوائل الغازية الطبيعية يرتبط أيضًا بزيادة الطلب على البتروكيماويات، حيث تعتبر هذه السوائل عنصرًا أساسياً في إنتاج البتروكيماويات، التي تمثل الركيزة الرئيسية لنمو الطلب العالمي.

من جهة أخرى، ستواجه المكررات تحديات جديدة نتيجة لهذه التغييرات، حيث يتم إزاحة الطلب على المنتجات المكررة بمنتجات غير مكررة مثل السوائل الغازية الطبيعية والوقود الحيوي. ومن المتوقع أن يستحوذ الوقود غير المكرر على ثلاثة أرباع النمو المتوقع في الطلب العالمي خلال الفترة من 2023 إلى 2030.

في ظل هذه التغيرات الهيكلية في أنماط العرض والطلب، تواجه توقعات السوق النفطية العالمية مزيدًا من عدم اليقين نتيجة لتوقعات اقتصادية أضعف، وسياسات وتنظيمات حكومية جديدة تهدف إلى تسريع الانتقال الطاقوي، واستثمارات ضخمة في توسيع نطاق التقنيات الأكثر كفاءة.

اتجاهات الطلب العالمي على النفط حسب المنتج 2019-2030

World oil demand by product (mb/d), 2019-2030

	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2023-30 Growth Rate	2023-30 Growth
LPG/Ethane	13.1	13.3	13.7	14.1	14.6	15.0	15.4	15.8	16.2	16.5	16.8	17.1	2.3%	2.5
Naphtha	6.7	6.6	7.1	6.9	7.3	7.5	7.7	7.9	8.1	8.2	8.3	8.5	2.2%	1.2
Gasoline	26.9	23.7	25.7	26.3	27.0	27.2	27.2	27.0	26.7	26.4	26.0	25.4	-0.8%	-1.6
Jet/Kerosene	7.9	4.7	5.1	6.2	7.2	7.5	7.6	7.8	8.0	8.1	8.3	8.5	2.4%	1.3
Gasoil/Diesel	28.3	26.1	27.6	28.4	28.5	28.4	28.8	28.9	28.9	28.9	28.8	28.7	0.1%	0.2
Residual fuel oil	6.2	5.8	6.4	6.5	6.4	6.5	6.5	6.5	6.4	6.4	6.3	6.3	-0.3%	-0.1
Other products	11.5	11.6	11.8	11.8	11.3	11.0	11.1	11.1	11.1	11.1	11.1	11.0	-0.4%	-0.4
Total products	**100.6**	**91.7**	**97.5**	**100.1**	**102.2**	**103.2**	**104.2**	**105.0**	**105.3**	**105.5**	**105.6**	**105.4**	**0.4%**	**3.2**
Annual change	**0.5**	**-8.9**	**5.8**	**2.6**	**2.1**	**1.0**	**1.0**	**0.7**	**0.4**	**0.2**	**0.0**	**-0.1**		

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

من المتوقع أن تتجاوز الزيادة في طاقة الإنتاج النفطي العالمي، بقيادة الولايات المتحدة ومنتجين آخرين في أمريكا، نمو الطلب خلال فترة التنبؤ 2023-2030، مما يزيد الفائض في طاقة الإنتاج إلى مستويات غير مسبوقة منذ فترة كوفيد19-. من المتوقع أن ترتفع طاقة العرض الإجمالية بمقدار 6 ملايين برميل في اليوم لتصل إلى حوالي 113.8 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030، أي بزيادة قدرها 8 ملايين برميل في اليوم عن الطلب العالمي المتوقع البالغ 105.4 مليون برميل في اليوم.ومن المتوقع أن هذا الفائض الهائل قد يؤثر سلبًا على استراتيجية إدارة السوق الحالية لمنظمة أوبك+، والتي تهدف إلى دعم الأسعار.

حالياً، وضعت مجموعة المنتجين خارطة طريق لإلغاء تخفيضات إضافية اختيارية تصل إلى 2.2 مليون برميل يومياً اعتباراً من الربع الرابع من عام 2024 حتى الربع الثالث من عام 2025. لكن هذا التوقع مشروط بتحذيرهم بأنهم قد يوقفون أو يعكسون زيادات الإنتاج بناءً على ظروف السوق.

بناءً على ظروف السوق والسياسات الحالية، من المتوقع أن يستقر الطلب العالمي على النفط عند حوالي 106 مليون برميل يوميًا بحلول نهاية العقد، وذلك بفضل التسارع في التحول إلى تقنيات الطاقة النظيفة. من المتوقع أن تؤدي مبيعات السيارات الكهربائية المتزايدة، وتحسين كفاءة المركبات، واستبدال النفط بالطاقة المتجددة أو الغاز في قطاع الطاقة إلى تقليص استخدام النفط في النقل البري وتوليد الكهرباء بشكل كبير.

ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الطلب على النفط بمقدار 3.2 مليون برميل يومياً بين عامي 2023 و2030، مدعوماً بالاستخدام المتزايد لوقود الطائرات والمواد الخام من قطاع البتروكيماويات المزدهر.

نمو الطلب على النفط سيكون مدفوعًا بالاقتصادات الآسيوية

سيستمر نمو الطلب على النفط العالمي في التحول نحو الأسواق الناشئة، حيث ستقود اقتصادات آسيا، وخاصة الهند والصين، هذا الاتجاه. ومع ذلك، سيتطور الطلب من هاتين القوتين الاقتصاديتين الآسيويتين بطرق مختلفة تمامًا.

من المتوقع أن يقود قطاع البتروكيماويات النمو في الصين، حيث سيؤدي النشر السريع لتكنولوجيات الطاقة النظيفة والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للسكك الحديدية عالية السرعة إلى خفض الطلب على وقود النقل. على النقيض من الاتجاه العالمي، سيشهد الطلب على وقود النقل في الهند ارتفاعًا حادًا. كما ستأتي مكاسب كبيرة من الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى في آسيا. على النقيض من ذلك، سيستمر الطلب في

الـدول المتقدمـة فـي انخفاضه الذي دام عقـودًا، حيث سـينخفض من 45.7 مليـون برميـل يوميًا في عام 2023 إلـى 42.7 مليون برميـل يوميًا بحلول عام 2030. وباسـتثناء فتـرة الوبـاء، كانـت آخـر مـرة ينخفض فيها الطلـب إلى هذا المسـتوى فـي عـام 1991. وخلال نفـس الفتـرة الزمنيـة، سـيكون قـد ارتفـع الطلـب علـى النفـط من الاقتصـادات الناشـئة والنامية بمقـدار 2.5 ضعف.

صعـود البتروكيماويـات كمحـرك رئيسـي لنمـو الطلـب العالمـي علـى النفـط

تماشـيًا مـع صعود صناعـة البتروكيماويات يأتي 45% من زيـادة قدرة الإمداد خلال فتـرة التوقعـات مـن السـوائل الطبيعيـة الغنيـة بالغـاز والمكثفـات. في حيـن أن المملكـة العربيـة السـعودية قـد أرجـأت خطتهـا لزيـادة قـدرة إنتـاج الخـام مـن 12 مليـون برميـل يوميًا إلـى 13 مليـون برميل يوميًا، وهي كميات لا تخضـع لحصـص أوبـك+. كما تقـود المملكة العربيـة السـعودية والإمارات العربيـة المتحـدة والعـراق ارتفاعًـا قـدره 1.4 مليـون برميـل يوميًـا فـي قـدرة إنتـاج النفـط التابعـة لأوبـك+ حيث تسـجل الدول الأعضـاء في إفريقيا وآسـيا انخفاضًـا. كمـا يُتوقـع حـدوث مكاسـب قويـة فـي سـوائل الغـاز الطبيعـي الأمريكيـة. ومـن المتوقـع أن يرتفـع إجمالي السـوائل الطبيعيـة الغنية بالغاز والمكثفـات بمقـدار 2.7 مليـون برميـل يوميًـا من عـام 2023 إلى عـام 2030. وبالمقارنـة، مـن المتوقـع أن تزداد قـدرة إنتاج النفط الخام بمقـدار 2.6 مليون برميـل يوميًـا خلال نفـس الفتـرة، بينمـا يشـكل الوقـود الحيـوي 620 ألـف برميـل يوميًـا مـن إجمالـي 6 مليـون برميـل يوميًا.

وفـي الختـام، ترى وكالة الطاقـة الدولية أن الطاقـة الإنتاجية الفائضة يمكن أن يكـون لهـا عواقـب وخيمـة علـى أسـواق النفـط، كونها قـد تؤثّر سـلبًا في الأسـعار خلال السـنوات المقبلـة بصـورة تلحـق الضـرر بالـدول المنتجـة للنفط فـي منظمـة «أوبـك» وخارجها، وكذلـك صناعـة النفط الصخـري الأمريكية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg